

2022

An Approach between Rational and Logical: An Analytical Study

Mohammad Al-Nawasreh
dr.mohammadna@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Social and Behavioral Sciences Commons](#)

Recommended Citation

Al-Nawasreh, Mohammad (2022) "An Approach between Rational and Logical: An Analytical Study," *Jerash for Research and Studies Journal* *مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 23: Iss. 1, Article 70. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/70>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal *مجلة جرش للبحوث والدراسات* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

مقاربة بين النحويين والمنطقيين: دراسة تحليلية

محمد مفلح عيد النواصره*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقريب وجهات النظر بين المناطقة والنحويين، ولكن ليس على سبيل المصالحة بقدر ما هو على سبيل توضيح بعض الخلوطات المفاهيمية المتعلقة بالقياس والاستقراء. استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة وتحليل مفهوم القياس كما جاء في المنطق الأرسطي، وفي النحو العربي وتطبيقات كل منهما. كما تعرضت لأراء المحدثين والقدامى وخاصة فيما يتعلق بمفهومى الاطراد والشذوذ وعلاقة ذلك بالقياس والسماع؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ومن أهم نتائج الدراسة أن القياس أيما وجد في اللغة إنما هو وليدها ووليد لسانها وأنه ليس نوع القياس الذي دونه أرسطو، وان هذا القياس وان التقى مع قوانين المنطق الأرسطي فإن من المنطق الأرسطي ما لا يمت للغة العربية بأي صلة.

الكلمات المفتاحية: القياس الأرسطي، النحويون والمناطقة العرب، الاطراد والشذوذ.

An Approach between Rational and Logical: An Analytical Study

Mohammad M. Al-Nawasreh, MOE, Jordan.

Abstract

The aim of this study is to bring the points of view between the logicians and the grammarians closer, but not as a way of reconciliation, as it aimed to clarify some of the conceptual limitations related to deduction and induction. The study was based on the descriptive analytical method, through the review and the analysis of the concept of syllogism as stated in the Aristotelian logic, in Arabic grammar and their respective applications. It has also been exposed to the views of the modern and the ancient scholars, especially with regard to the concepts of regularities and its irregularities and its relation to syllogism and hearing; One of the most important results of the study is that the analog that is found in the language is part of its nature and its tongue, and is not the type of syllogism that Aristotle did, and that even when this syllogism meet with the laws of Aristotelian logic, the Aristotelian logic is not related to the syllogism in Arabic language in any way.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* وزارة التربية والتعليم الاردنية. Email: dr.mohammadna@yahoo.com

1955

المقدمة:

لا يزال الجدل قائما بين المفكرين وعلماء اللغة حول العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي من حيث تأثير كل منهما على الآخر. لكن بغض النظر عن العلاقة التي تجمعهما أو تفرقهما، فإن الصراع يحتد أكثر عندما يؤخذ منحى العصبية للدفاع عن أصالة النحو العربي وأزمة الهوية، وذلك من حيث أن النحو وليد الثقافة العربية الإسلامية واللغة ذاتها، وأنه لا علاقة للمنطق الأرسطي بنشأة النحو العربي. إن هذا يعني أن مسائل القياس والاستدلال والعله والتقاسيم وشتى طرائق التفكير النحوي التي نحاها النحويون لم تكن نتاجا للمنطق كما يدعي البعض سواء أكانوا عربا أم كانوا مستشرقين. والحقيقة أن المذاهب الفقهية والسياسية وتطبيقها على اللغة والنحو من أهم أسباب رفض القياس لدى بعض اللغويين والنحاة القدامى، وذلك لصلة اللغة بالشرعية الإسلامية التي تستند وتقوم على النص اللغوي (القرآن الكريم) إذ إن الفقهاء والأصوليون يرون أن اللغة العربية من الدين الإسلامي، وإن لا خلاف في دين الله المطرد في أوامره ونواهيه. فالقياس النحوي بالنسبة لهؤلاء ليس في المنطق العقلي الرياضي وإنما في الاستعمال، الذي يخضع للغة العربية ومن نظامها: كحمل الكلام أو المعنى بعضه على بعض. وفي هذا يقول الأخفش الأوسط: "وأما قوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة)¹، فألأنه حمل الكلام على الصلاة، وهذا الكلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الآخر"، وفي قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه)² فهذا يجوز على الأول والآخر أقيس، هذا إذا كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً³.

والحقيقة أن هناك عدة أسباب تقبع خلف ذلك الجدل، منها: غياب الوثائق التاريخية لنشأة النحو، وعدم القدرة على تحديد زمن معرفة العرب بالمنطق الأرسطي أو الاستفادة منه. هذا بالإضافة إلى التداخل الكبير بين المنطق واللغة بشكل عام. إن المقصود هنا بالتداخل هو علاقة اللغة (أي لغة وليس العربية فقط) بقوانين الفكر؛ إذ أن كل لغات العالم متعلقة أصلا بقوانين الفكر، وهو ما يتغاضى البعض عنه كثيرا. ولا بد من التنويه إلى أن المنطق الأرسطي ما هو إلا صياغة لمنطق العقل بشكل عام، وإنه مختص كذلك بأسس التفكير في اللغة اليونانية نفسها. وأنه على الرغم من أن لغات العالم متعلقة أصلا بقوانين الفكر إلا أن ذلك لا يمنع أن كون لكل لغة نحوها الخاص بها الذي قد يلتقي أو يختلف مع قوانين الفكر العامة- المنطق الأرسطي. وهو إذ يختلف فإنما يختلف لعدم القدرة على سلخ القواعد أو تفسير كل ما يقع أو يظهر من خلاف مع قوانين الفكر. نقول يظهر لان القياس الأرسطي يقتضي ضمنا أن القياس في اللغة العربية وليدها ومسلوخا عنها وليس خارجا عنها باي حال.

ومهما يكن فقد برز على الساحة قديما وحديثا مفكرون وباحثون يؤيدون أثر المنطق الأرسطي على نشأة النحو العربي ونذكر، حديثا أمثال ايناس جيديو وفليش كانيس وآخرون^{5,4} وعلى راسهم ادليبر ميركس⁶ الذي اخذ عنه مذكور كما ظهر في مقالته "منطق أرسطو والنحو العربي"⁷، وأميين الخولي⁸ ومهدي مخزومي⁹ وإبراهيم انيس¹⁰ وذلك مقابل العديد من الدراسات العربية التي رفضت فكرة التأثير مثل جيرهار اندرس¹¹ الذي أفاد أن المستشرقين لم يجدوا إلا ما يمكن اعتباره مصادفات عرضية، وان ما ادعوه كتقسيم الألفاظ إلى اسم وفعل وحرف¹² لا يتطلب الاستعانة بعلم المنطق الأرسطي لأنه كما يقول يدخل في تركيب اللغة العربية ذاتها¹³. وإضافة إلى ذلك فان هناك دراسات أخرى كثيرة تؤيد اندرس مثل دراسة عبد الرحمن الحاج "النحو العربي ومنطق أرسطو"¹⁴، ودراسة والمهيري "خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة"¹⁵، وإبراهيم السامرائي "من قراءة في كتب والمنطق للفارابي"¹⁶.

ورغم اختلاف وجهات النظر التي تصب في غالبيتها صوب أصالة النحو العربي من حيث انه وليد ثقافته، فان هذه الدراسة تأتي لتؤكد ذلك ولكن من ناحية مختلفة إذ أنها ترى أن قوانين المنطق وخاصة القياس عاجزة عن استيعاب التغيرات والتحويلات التي تستطيع اللغة أن تقوم بها وخاصة فيما يتعلق بالاستقراء والاستنباط وكل ما له علاقة بالقياس. والمقصود هنا وضع واستيعاب قواعد اللغة، وذلك ليس إلا لأن اللغة ذات طبيعة مختلفة عن مجموع الأشياء والقضايا التي يعالجها المنطق ككل، اذا انها تقوم وتتشكل في الأصل بفعل مزيج من العوامل المادية والمعنوية وهو ما ليس للقياس دخلا فيه، إذ أن القياس في حال اللغة سرعان ما يبيء بالفشل. وخير دليل على هذا هو النظر إلى لغات العالم كلها كلغة واحدة وإدخال مفهوم القياس عليها. بالتأكيد لن يكون هناك أي نتيجة.

مشكلة الدراسة:

لقد برزت مشكلة هذه الدراسة من الجدال الدائر والذي لا زال قائما بين النحويين والمنطقيين على مدى تأثير المنطق الأرسطي على نشأة النحو العربي وذلك من حيث أن هناك بعض الخلط المفاهيمي في مفهوم القياس والاستقراء عند أرسطو، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيقه على قواعد وأصول النحو.

أهمية الدراسة:

إن خطورة قضية ربط نشأة النحو بالمنطق الأرسطي تأتي من صلة اللغة بالشريعة الإسلامية التي تستند وتقوم على النص اللغوي (القرآن الكريم) وذلك لأن اللغة العربية جزء لا يتجزأ منها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقريب وجهات النظر بين كل من المناطقة والنحويين، ولكن ليس على سبيل المصالحة بقدر ما هو على سبيل توضيح بعض الخلوطات المفاهيمية المتعلقة بالقياس والاستقراء التي أريكت المناطقة والنحويين والتي باعدت بينهم تارة وقاربت بينهم تارة أخرى، وخاصة فيما يتعلق ببعض الحدود المتشابكة والمتداخلة؛ إذ أننا سندعم الراي الذي يؤكد على أن اللغة العربية نظام قياس خاص بها، وانها وان التقت مع قوانين المنطق الأرسطي فإن من المنطق الأرسطي ما لا يمتُ للغة العربية بأي صلة¹⁷.

منهج الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة استنادا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة وتحليل مفهوم القياس كما جاء في المنطق الأرسطي، ومفهوم القياس في النحو العربي وتطبيقات كل منهما. كما سنتعرض لآراء المحدثين والقدامى في مدى تأثير القياس الأرسطي على نشأة النحو العربي. كما سيم إلقاء الضوء على مفهومي الاطراد والشذوذ وكيف أن ابن جني عالجهما بأن ربطهما بالقياس والسماع؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ومهما يكن فإن منهج الدراسة يفرض علينا تتبع تعريفات مفهوم القياس من ناحية وتتبع ما جاء على القياس في النحو من تطبيقات وهو الأمر الذي سيمكننا من الحصول على رؤية واضحة في أثر القياس الأرسطي على نشأة أو حتى مدى إمكانية تطبيقه على قواعد النحو في اللغة العربية. ولذا فانا سنتطرق إلى مفهومي القياس والاستعمال ومحاولة الربط بينهما من جديد للتقريب ما بين النحويين والمنطقيين.

القياس

معنى القياس لغة: "تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به". يعرف ابن الأنباري القياس في لمع الأدلة بقوله: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أما الدكتور كمال جبري فيرى بأن القياس: هو حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت أو سمعت¹⁸، فيما يرى الدكتور علي أبو المكارم¹⁹ بأن للقياس مدلولين في اصطلاح نحاة العربية الأول يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، أما المدلول الثاني للقياس فهو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بأخر لما بينهما من شبه أو علة، فيعطى الملحق حكم ما ألحق به، ولهذه العملية أطرافاً أربعة: المقيس والمقيس عليه، والجامع بينهما، والعلة. كما يعرفه الرماني في كتابه الحدود

في النحو: القياس هو الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول²⁰. وقد عرف أرسطو القياس بأنه "الحوار الذي يفترض فيه أشياء محددة (القضايا) إذا صحت هذه القضايا لزم عنها قول آخر". وهكذا فإن المنطق الأرسطي يتمثل في استنتاج شكلي (نتيجة) من مقدمتين (مقدمة كبرى وأخرى صغرى) مسلم بهما، مثل: إذا كان كل إنسان فان (مقدمة كبرى)، وسقراط إنسان (مقدمة صغرى) فإن سقراط فان (النتيجة). يقول الشريف الجرجاني: القياس المنطقي قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث²¹. كما ينقسم القياس إلى قسمين هما: الاستثنائي والاقتراني. أما الاستثنائي فهو ما صرح في مقدمته بالنتيجة أو بنقيضها. ومثاله: إن كان محمد عالماً فواجب احترامه - لكنه عالم. وأما الاقتراني فهو ما لم يصرح في مقدمته بالنتيجة ولا بنقيضها وهو على قسمين: الاقتراني الحملي: وهو المؤلف من قضايا حملية فقط. مثال على ذلك، الحمامة طائر - وكل طائر حيوان، فالحمامة حيوان. أما القسم الثاني فهو الاقتراني الشرطي: وهو المؤلف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية، ومثاله، الاسم كلمة - والكلمة إما مبنية أو معربة، فالاسم إما مبني أو معرب.

وهنا لا بد من التعرض للاستقراء لما له علاقة وثيقة بالقياس. لقد عرف أرسطو الاستقراء بأنه إقامة قضية عامة بالاتجاه إلى الأمثلة الجزئية أو هو البرهنة على أن قضية ما صادقة كلياً بإثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية إثباتاً تجريبياً. وهذا يعني استخلاص قاعدة عامة من أحكام جزئية، وهو بعكس الاستنباط أو القياس الذي معناه استخلاص الأحكام الجزئية من الأحكام الكلية، والاستقراء نوعان: تام وناقص. والاستقراء التام يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث، ويتمثل بالانتقال الفكري من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة. أما الاستقراء الناقص فهو غير يقيني يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ويتمثل بالانتقال من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يشتمل على هذه الجزئيات، أو الانتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية. والاستقراء الناقص إما أن يكون معللاً أو غير معلل والأول يقيني أكثر من الأخير²².

وفي الوقت الذي يصلح فيه تطبيق هذه الأنماط من الأشكال الصورية للقياس في وسائل الإثبات بالبراهين العقلية فإننا نجد لها مثاراً للجدل في أن تصلح كمنهجٍ لعلم معين مثل النحو أو الفقه. والواقع أن تأثر النحاة بها لم يظهر بوضوح إلا في القرن الرابع الهجري. ورغم ذلك فقد كان اعتماده في التعريفات والحدود أكثر منه في القياس²³. "ولهذا فقد ميز الغزالي بين ما اسماه القياس البياني والقياس المنطقي الأرسطي²⁴" حيث إن القياس البياني لا يعني استخراج نتيجة تلزم ضرورة عن مقدمتين أو أكثر بل يعني إضافة أمر إلى أمر آخر (بنوع من المساواة)²⁵. وهكذا

فان القياس في العلوم البيانية الاستدلالية (النحو واللغة والبلاغة وعلم الكلام والمنطق) يقوم على المقايسة والمقارنة والمقاربة بين أصل وفرع، شاهد وغائب وليس على التأليف بينهما. فالقائس لا يبدي حكماً ولا يستخلص نتيجة من مقدمات بل تقتصر على تحصيل حكم الأصل في الفرع، وهذا يقوم على ظن القائس على أن علة الحكم هي ما اعتبره هو كذلك هذا في الفقه ونجده في القياس النحوي وكذلك في قياس المتكلمين لكنهم يسمونه (الاستدلال) بالشاهد على الغائب

ويمكن القول ان أول تسجيل في النصوص لنشأة القياس كانت في مدينة البصرة، حيث ان هناك إشارة على ذلك من قول أبي فيد مؤرخ السدوسي أنه لما قدم من البادية لم يكن له أي معرفة له بالقياس في العربية، وإنما كانت معرفته قريحته²⁶.

وتجدر الإشارة إلى أن المتكلمين والفقهاء يطلقون على القياس اصطلاح (الاعتبار)²⁷. وكذلك الأمر بالنسبة لعلماء الطبيعيات كابن الهيثم وابن النفيس.²⁸ يقول الجابري: "الاستدلال، القياس، الاعتبار، النظر، كلها أسماء لعملية ذهنية تقوم على تقدير شيء ما على مثال شيء آخر يجمع بينهما"²⁹. ويقول: "الاستدلال في العلوم البيانية والاستدلالية واقع تحت وطأة إشكالية هي إشكالية تدبير الأحكام"³⁰. ورغم ذلك فقد نسبوا إلى سيبويه تأثره بالمنطق الأرسطي لا الفقهي الإسلامي، وذلك انه تصرف بالألفاظ والمعاني تصرفاً منطقياً. وكذلك الأمر بالنسبة لتقسيم الكلام على اسم وفعل وحرف، والجملة على الحسن والقيح والجواز والوجوب والتناقض. وصنف الكلام على: مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب. ومن ذلك المقارنة بين المشتقات التي قال بها النحاة وبين مقولات أرسطو، وطابقوا بينهما³¹.

ويرى بعض الدارسين أن "القياس الأصولي يختلف عن القياس النحوي، والمنطقي فالقياس الأصولي، وخصوصاً قياس العلة، هدفه معرفة علة الحكم الواردة في النص (الأصل) وإضافة الحكم نفسه على الذي لا نص فيه (الفرع) وذلك بجامع العلة. ومن أمثلته: تحريم النبيذ لأنه مسكر ولأن كل مسكر حرام"³². وهناك شبه بين القياس الأصولي وبين القياس النحوي لأن في كل منهما (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)، فالنحو قياس، وقد عرّف بأنه: العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. وقد شبه السيوطي وأبو البركات الأنباري³³ القياس النحوي بالقياس الأصولي بالمقارنة، حيث جعلاً أركانه أربعة: أصل وفرع وحكم وعلة، ومثلاً برفع مالم يُسمّ فاعله قياساً على الفاعل لعله جامعة هي الإسناد³⁴. ولا بد من الإشارة هنا إلى إن بعض المعاصرين قد فرقوا³⁵ بين القياس النحوي المعول عليه في بناء اللغة وارتقاؤها، وبين القياس الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليقها حيث بينوا ان في الغلو

بعداً عن خصائص اللغة وطبيعتها، لأن كثيراً من مسائل النحو لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام.

والواضح كما سنبين لاحقاً أن النحو فيه قياس ولكن النحو ليس قياساً كله. وهذا ما أكد عليه الكسائي وتبعه أبو البركات الأنباري وأبو العلاء المعري وابن فارس وغيرهم الكثير. ومهما يكن فقد اشتهر في القياس وتطبيقاته مدرستان هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة. اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع ورفضوا القياس على القليل أو النادر بعكس الكوفيين الذين أجازوا القياس على القليل والنادر أو الشاهد أو الشاهدين³⁶. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجدل على القياس في النحو يعود أساساً إلى أن السماع أو الاستعمال يخالف العقل والمنطق في كثير من الأحيان وهذا يعني أن الشذوذ قد يكون فصيحاً لكنه ليس مطرداً مع قواعد القياس النحوي وهو امر كارثي على نظام اللغة العربية. وقد قال ابن فارس: اجمع أهل العربية إلا من شذ منهم أن لغة العربية قياساً وان العرب تشق كلامها من بعض³⁷ كما قال أبو العلاء المعري: قولوا العرب ما لا يقولون. أما الأهم فهو ما قاله ابن جني في هذا حيث قال: معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً³⁸ حيث افرده باباً خاصاً لهذا تحت عنوان الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال حيث ساق شواهداً كثيرة كما سنرى في القسم التالي

الاستعمال والقياس

هذا القضية ولدت الجدل بين الكوفيين والبصريين. ومن الكوفيين بدأ الأخذ بالروايات الشاذة، والتباهي بالترخيصات، والتفاخر بالنوادير، وترك الأصل، والاعتماد على الفروع؛ ومن ذلك بدأ اختلاط المذاهب الذي عده البصريون اختلاطاً للعلم، لأن مذاهب الكوفيين ليست عندهم من العلم الصحيح³⁹! والواقع أن هذا ما كان وراء ظهور مصطلح الاطراد والشذوذ.

يعدّ مبحث الاطراد والشذوذ من أهم المباحث المرتبطة بأدلة النحو وأصوله؛ ولأهميتهما فإنه لا بد من توضيحهما. فالمطرّد: من الاطراد؛ وله في اللغة عدة معانٍ منها: التتابع والاستمرار⁴⁰؛ إذ يقال: ((اطرّد الأمر أو الشيء: تبع بعضه بعضاً، وجرى... واطرّد الكلام: تتابع، واطرّد الماء: تتابع سيلانه)⁴¹. و أما المراد به في أصول النحو؛ فهو ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف. يقول ابن جني: فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطرداً⁴². وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً⁴³. وهذان المصطلحان، الاطراد والشذوذ هما مصطلحان صناعيان ومن لوازم التعقيد. كما وقد يفهم الاطراد على نحو (الاستقامة). وهكذا، فإن الأمر في المطرد والشاذ لا يكون مبنياً على كثرة وجود أحدهما فقط؛ لأن الكلام قد يقل، ويكون مطرداً وقياسياً، وقد يكثر

الكلام ويكون شاذاً لا يقاس عليه⁴⁴ وقد قال الشريف الجرجاني: ((الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته))⁴⁵. وقد يكون ابن جني أول من برزوا في دراسة الاطراد والشذوذ، دراسة مستفيضة متكررة ربطها في (الخصائص) ب السماع والقياس؛ لكونهما في مقدمة أدلة النحو المعتمدة. ولهذا فقد ذكر أكثر من مرة أن الكلام المطرد في القياس والاستعمال جميعاً هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوية، وأن ذلك ما لا غاية وراءه ولا هدف بعده نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك، مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس.

وفي حديث ابن جني عن القياس والسماع والاطراد والشذوذ نجد انه يؤكد على قوانين تُعد من الثوابت في العربية. في مقدمة هذه القوانين: أن أقوى الكلام ما كان فاشياً في الاستعمال قوياً في القياس، وذلك نحو: قام زيد، وأكرمت عمراً، ومررت بسعيد، أي: ما كان مراعيًا للقواعد المطردة المستنبطة من كلام العرب الفصحاء الموثوق بعربيّتهم، وأن السماع والقياس إذا تعارضاً نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، أي: لأنه نص وأصل ولم تقسه في غيره، أي: في غير ما ورد من النص؛ لاقتضاء القياس المنع من ذلك، وأجزت الوارد لوروده مقتصرًا عليه دون قياس ما وراءه عليه لمخالفته القياس، أي: إذا كان قياس النحويين يؤدي إلى حكم من الأحكام يخالف الحكم الذي يؤدي إليه المسموع، فليس لك أن تحدث في المسموع تغييرًا، وإنما عليك أن تنطق به كما سُمع عن العرب ولا تقيسه في غيره؛ لأنه ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحذني في ذلك -أي: وتتبع في ذلك- أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، وهذا ما يعرف بأنه شاذ في القياس مطرد في الاستعمال كما سنبينه لاحقاً،

ومن بحثه المستفيض توصل ابن جني إلى تقسيم السماع -من حيث حكم كل من المطرد والشاذ- إلى أربعة أقسام. يقول ابن جني: اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أصرب⁴⁶. ثم يبين حكم كل قسم من حيث الاحتجاج وعدمه: وهذه هي الأقسام الأربعة: الأول: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو غالب أساليب العربية، وقواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وهذا النوع حجة بالإجماع؛ لأنه الغاية المطلوبة⁴⁷.

الثاني: ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال؛ كالماضي من: يَدْرُ، وَيَدَعُ⁴⁸؛ ووجه اطراد هذين المثالين في القياس دون السماع: أن المعروف قياساً في أساليب العرب أن يكون لكل فعل مضارع فعل ماضٍ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع؛ نحو يَدْرُ، وَيَدَعُ، فلم يستعملوا ماضيها: وَدَرَ، وَوَدَعَ استغناءً بـ((ترك))⁴⁹؛ فكان ماضيها -بذلك- مطرداً

في القياس على يابه، شاذاً، أي: (قليلاً) في استعمال العرب⁵⁰. وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، هذا هو القياس⁵¹، لكن العرب أكثرها استعمال باقل، فالأول مسموع على القلة⁵².

ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال استعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هاهنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم⁵³ و{عسى الله أن يأتي بالفتح}⁵⁴.

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وذلك نحو قوله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ} ﴿١٩﴾ سورة المجادلة. فالنص القرآني يقتضي إبقاء الواو في قوله: { اسْتَحْوَذَ } على حالها وهذا ليس بقياس؛ لأن القاعدة العامة تقتضي بأن تبدل الواو ألفاً؛ لأنها ساكنة مفتوح ما قبلها، ونظيرها: استقام واستنار وغير ذلك. ومع قبوله بحاله كما ورد في النص الكريم لا تقس عليه غيره، فلا تقل في استقام: استقوم، ولا في استنار: استنبع، بل تجيء بذلك على ما يقتضيه القياس، فتقلب كلا من الواو والياء ألفاً، وتقتصر في إبقاء المسموع عن العرب مخالفاً لذلك بحاله عن الوارد عنهم، المسموع منهم، فتكون بذلك جامعاً بين إعمال النص وإعمال القياس⁵⁵. والثابت عن العرب أنهم قالوا: (استحوذ) وتركوا القياس. ومن ذلك أيضاً قولهم: "استنوق البعير"⁵⁶ واستتيست الشاة⁵⁷. وهذا النوع يحفظ، ولا يقاس عليه: يحفظ ويستعمل لأنه الثابت، ولا يقاس عليه لمخالفته القواعد العامة.

الرابع: وشاذ في القياس والاستعمال جميعاً؛ كتنميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وحكى البغداديون: فرس مقوود ورجل معوود من مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه وهذه الأمثلة جميعها شاذة في القياس، والاستعمال⁵⁸. ووجه شذوذها في الاستعمال؛ أن العرب لا يستخدمون الإتمام في الواوات؛ لثقلها، ومنها يفرون إلى الياء في العادة؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة في مصوون⁵⁹. وأما وجه شذوذها في القياس فهو: أن القياس المطرد في كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن ((يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو: مبيوع ومقوول؛ فيعمل حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبل؛ فيصير: مبيوع ومقوول؛ فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين)؛ فتحذف واو مفعول⁶⁰، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه⁶¹. ومن هنا فقد ذهب ابن جني إلى عدم جواز القياس على هذا القسم؛ فلا يصح رد غيره إليه، وذهب إلى أن الأفضل ترك استعماله إلا على وجه الحكاية⁶². لكن ابن عصفور ت (663هـ) كان قد أجاز استعمال ما سمع عن العرب في ذلك⁶³.

المناقشة والنتائج

إن نظرة متفحصة لما تقدم تبين وجود علاقة بين القياس من جهة والاستعمال من جهة أخرى. كما تبين إن الجدل في أي قضية نحوية يكمن في البحث عن قاعدة لاستعمال لغوي ما أو لوجه نحوي ما، وإن الأصوليين مصرّون على الالتزام بالاستعمال بوجهيه مطرداً أو شاذاً في حين أن المتأثرين بالمنطق الأرسطي يحاولون الالتزام بقواعد تقوم على القياس لتحديد اللغة في قولب أو قواعد نحوية وعدم اعتبار ما عداه وإن ادعوا أحياناً غير ذلك. وهنا لا بد من الوقوف أولاً على نشأة علم المنطق أو القياس تحديداً. فأرسطو (384 - 322 ق.م) الفيلسوف اليوناني عندما دون قواعد المنطق إنما دون قواعد الفكر أو العقل، رغم ما ورد فيها من جدل، عند كل الأمم وليس عند اليونان فحسب. وهذا ليس اختراع وإنما اكتشاف. وهو بذلك يكون قد شمل ما قاس عليه العرب عند حدوث أي قياس. أما الوقت الذي لم يحدث فيه قياس أو عندما نجد أمراً في اللغة لا يخضع للقياس كما فيما يسمى الشواذ فذلك لأن طبيعة اللغة هكذا. ويجب أن لا يعني هذا أن طبيعة اللغة لا تخضع للقياس ولكن ذلك يعني أن ما قيس عليه ليس في حدودنا المعرفية لأن اللغة أيضاً لا بد تخضع لقوانين الفكر في الأصل. فمن الاحتمالات وراء الشذوذ عن القياس مثلا أن يكون الشخص قد أخطأ فعلاً وحتى لو كان شاعراً فصيحاً. أو أن الكلمة في الأصل أعجمية أو أن لها علاقة بالصوتيات أو أنها فعلاً تخضع لقاعدة تتفق مع مثيلاتها ولكن لا الفراهيد ولا سببويه ولا من جاء بعدهما كان قادراً على اكتشاف العلة في أن تكون هكذا.

ولو انتبهنا أيضاً لوجدنا أن ما يقوم به النحويون يقوم في الأساس على الاستقراء وليس الاستنباط أي من الخاص إلى العام وليس العكس لأنه لا عام أصلاً في اللغة طالما أننا سلمنا بأن لكل قاعدة شواذ. فالقياس الأرسطي لا يقبل هذا القاعدة لأنه يقوم على التسليم بجميع المقدمات ولزوم صحتها. إن هذا بحد ذاته كافي للرد على تأثر النحو بالمنطق الأرسطي. ولا بد من التنويه هنا إلى أن القياس المنطقي يختلف عن القياس الأصولي الذي يبنى على العلم بثبوت حال جزئي معين والاستدلال على وجوده في جزئي آخر بعد العلم بعلة الأمر المشترك مثل ذلك قولنا أن حكم التحريم في الخمر معلول بالإسكار لأن كل مسكر حرام. فالمشكلة تكمن في الاستقراء وليس الاستنباط. وذلك لأن الأصل يبدأ بالاستقراء إذ إن بداية أعمال القياس لا تأتي إلا بعد الانتهاء من أعمال الاستقراء وحيث يبدأ القياس ينتهي الاستقراء. ويأتي السؤال هنا، أي استقراء؟ وعودة إلى الاستقراء فإن الاستقراء، كما عرفه أرسطو يقوم على إقامة قضية عامة ليس عن طريق الاستنباط وإنما بالالتجاء إلى الامثلة الجزئية التي يكمن فيها صدق القضية العامة أو البرهنة على أن قضية ما صادقة صدقاً كلياً باثبات أنها صادقة في كل حالة جزئية اثباتاً تجريبياً⁶⁴. وهو إما أن يكون ناماً أو ناقصاً أو حدسياً أو جدلياً⁶⁵. وواقع اللغة العربية يقول بأن هناك استحالة منطقية في إحصاء جميع اللغة وذلك لأن الحكم في الاستقراء اليقيني أو التام يستند إلى علة مشتركة

قائمة في كل الجزئيات وبغض النظر عما اذا كان الاستقراء يقوم على الملاحظة والتجربة أو طريقة التلازم في الواقع أو في طريقة التلازم في التخلف أو طريقة التلازم في الوقوع والتخلف أو طريقة التلازم في التغيير أو طريقة البواقى. ومن ناحية أخرى، لو نظرنا إلى جميع أشكال الاستقراء لوجدنا انه لا يمكن توظيف أي منها على اللغة كما في الظواهر الطبيعية مثلا. وسوف نركز هنا على جانب هام فيما يتعلق بالاستقراء وأشكال الاستقراء وكيف أنها مختلفة، أن لم تكن لا تمت بصلة في وظيفتها في القياس عما يمكن أن تكون وظيفتها في اللغة. وسوف نستعرض هنا جميع أشكال الاستقراء أنفة الذكر. فالتلازم في الواقع يقول أن الحرارة هي سبب الغليان. والتلازم بالتخلف يقول انعدام وجود الهواء هو السبب في عدم سماع الأصوات. والتلازم في الوقوع والتخلف يقول عدم وجود النار انعدم الحرق. والتلازم في التغيير يعني أن كل تغيير يطرأ على العلة لابد أن يطرأ بالمقابل بتغيير على المعلول. أما طريقة البواقى فتعني أن العلة لشيء ما لا تكون في الوقت نفسه علة لشيء آخر مغاير للشيء الأول. هذا جيد ويمكن القياس في القضايا الطبيعية. ولكن سنبين كيف أن الاستقراء الأرسطي لا يمكن تطبيقه على اللغة. فلو أخذنا حالة النصب مثلا لوجدنا انه ليس من الممكن تطبيق أي من هذه القواعد عليها. والسبب بسيط وهو أن المعلول في اللغة قد يحتمل أكثر من علة كوجود أكثر من علة للنصب كما أن العلة قد تحتمل أكثر من معلول كأن تكون أداة سببا في النصب تارة والرفع تارة أخرى باختلاف معانيها. ولكن كيف يمكن استثناء تأثير القياس والاستقراء الأرسطي على نشأة النحو العربي. ان الأمر بسيط، وخاصة اذا سلمنا بأن العقل الإنساني عامة يتردد بينهما في عملية طلب المعرفة وتلقاها سواء انتبهنا الى ذلك ام لم ننتبه، ويجب الإقرار بأنهما متلازمان لا يمكن الفصل بينهما أو إهمال أحدهما وان العلاقة بين الإستدلال القياسي والاستقرائي علاقة تكامل وتواصل وظيفي ومنهجي ولا يمكن الفصل بين وحداته أو تجزيته. وبناء على ذلك فان القياس أيما وجد في اللغة إنما هو وليدها ووليد لسانها وانه ليس نوع القياس الذي دونه ارسطو وإلا فانه ليس من المعقول ان يكون هذا الكم الهائل في اللغة الذي لا يتبع قاعد ما أو يشذ عن القواعد العامة والذي أسموه بالشواذ. ومن يقبل هذا فقط يكون من المؤيدين لتأثر نشأة نحو اللغة العربي بالمنطق الأرسطي أو القياس الأرسطي على وجه التحديد.

الهوامش

- 1 سورة البقرة، الآية 45.
- 2 سورة التوبة، الآية 62.
- 3 المقتضب 2 / 193، 244، 255، معاني القرآن 1 / 81، 2 / 127.
- 4 نظرية التخيل بين أرسطو وعبد القادر الجرجاني م 1 ع 1 ص 91.
- 5 خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة. ع 10. ص 21.
- 6 النحو العربي ومنطق أرسطو ص 72-77.
- 7 منطق أرسطو والنحو العربي ص 341.
- 8 مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب 115.
- 9 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ص 127.
- 10 من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو المصرية ص 119.
- 11 المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء مجلة تاريخ العلوم العربية م 1 ع 2.
- 12 منطق أرسطو والنحو العربي ص 341.
- 13 المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء م 1 ع 2.
- 14 النحو العربي ومنطق أرسطو ص 72 و 86.
- 15 خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة. العدد رقم 10، 1 يناير 1973.
- 16 من قراءة في كتب المنطق للفارابي. ص 28-34.
- 17 "العلاقة بين اللغة والمنطق عند الفارابي" ص 72.
- 18 المفصل: 257.
- 19 الدكتور علي أبو المكارم (27).
- 20 الرماني، الحدود في النحو. ص 38.
- 21 الشريف الجرجاني. كتاب التعريفات ص 256.
- 22، مدخل الى علم المنطق، ص 197.
- 23 تاريخ النحو العربي، 29.
- 24 المستصفي 23.
- 25 بنية العقل العربي 138.
- 26 المفصل: 258.
- 27 المعتمد 1 / 338.

- 28 -بنية العقل العربي 244.
- 29 بنية العقل العربي 144.
- 30 المصدر نفسه 170.
- 31 المصدر نفسه 45- 50.
- 32 تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب 29.
- 33 لمع الأدلة 95.
- 34 تاريخ النحو العربي 29 – 30.
- 35 القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس، ص11.
- 36 القياس وأثره في إثراء القواعد النحوية وموقف البصريين والكوفيين منه 125.
- 37 المعجم المفصل في فقه اللغة 36.
- 38 الخصائص 44/2.
- 39 تاريخ آداب العرب 410/1.
- 40 الخصائص 96/1.
- 41 اللسان.
- 42 الخصائص: 97/1.
- 43 نفس المرجع 97/1.
- 44 نفس المرجع 115/1.
- 45 التعريفات: 124.
- 46 الخصائص: 97/1.
- 47 والمزهر: 181/1.
- 48 الخصائص: 97/1.
- 49 الأصول 57/1.
- 50 فتح القدير 611/5.
- 51 الخصائص: 97/1.
- 52 المزهر 181/1.
- 53 والمزهر: 181.
- 54 المائة: 52.
- 55 الممتع لابن عصفور 483-479/2.
- 56 يقال لمن يكون في حديثٍ ثمَّ يخلطُه بغيره وينتقل إلي. " : استنوق الجمل أي: صار ناقة.

- 57 الخصائص: 98/1.
58 الخصائص: 98/1.
59 الكتاب: 349/4،
60 الكتاب 348/4.
61 الممتع 454/2.
62 الخصائص 99/1.
63 الممتع: 461/2.
64 منطق ارسطو 713/3 نقلا عن مدخل الى علم المنطق 238.
65 محمود زيدان (35-51).

المراجع

القرآن الكريم

- الانباري، ابو البركات (1971). **لمع الأدلة في أصول النحو**، تح: سعيد الافغاني، دار الفكر، بيروت.
- اندرس، جيرهارد (1972). **المناظرة بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في عصور الخلفاء**، مجلة **تاريخ العلوم العربية**، م 1 ع 2.
- أنيس، إبراهيم (1994). **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية ط7.
- أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) (د.ت). **الكتاب**، المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بطاهر، بن عيسى (2004). **نظرية التخيل بين أرسطو وعبد القادر الجرجاني**، مجلة **جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية**، م 1 ع 1 ص 91.
- الجابري، محمد عابد (2009). **بنية العقل العربي**. بيت النهضة، بيروت.
- ابن جني (1985). **الخصائص**، تح: محمند علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

- الحاج صالح، عبد الرحمن (1969). النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، ع 6 ج 1 ص 7277.
- الحاج محمود، كمال جبيري أمين (1982). المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق)، جامعة السوربون باريس 3.
- الحَضْرَمِي الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ) (د.ت). الممتع الكبير في التصريف، الناشر: مكتبة لبنان.
- الخولي، أمين (1991). مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة.
- دفع الله، هيفاء عبد الرحمن عبد القادر (2014). القياس وأثره في إثراء القواعد النحوية وموقف البصريين والكوفيين منه (دراسة نحوية صرفية). جامعة الجزيرة السودان، رسالة ماجستير.
- الرافعي، مصطفى صادق (1997). تاريخ آداب العرب (ط. الإيمان)، غير مفهرس، الناشر: مكتبة الإيمان.
- الرماني، علي بن عيسى (1989). الحدود في النحو، تحقيق د مصطفى الجواد.
- ابو ريان، محمد علي، وعبد المعطي، محمد علي (د.ت). المنطق الصوري ومشكلاته.
- الزعلابي، صلاح الدين (1983) القياس وصيغ المبالغة توطئة في القياس، مجلة التراث العربي، ع 11، س3، ص11.
- زيدان، محمود (1999). الاستقراء والمنهج العلمي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- السامرائي، إبراهيم (1975). من قراءة في كتب المنطق للفارابي. المورد. مج4، ع3.
- السايع، أحمد عبد الرحيم (1981). العلاقة بين اللغة والمنطق عند الفارابي، الباحث عدد 16، بيروت، مارس - أبريل.
- ابن سراج (1985). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- السيوطي، جلال الدين (1978). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تح: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (1988). *الاقتراح في علم أصول النحو*، تح: د. احمد الحمصي ود. محمد احمد قاسم، ط1، جروس برس.
- الشريف الجرجاني، محمد بن علي (د.ت). *كتاب التعريفات*، دار الكتب العلمية، ط3.
- الغزالي، ابو حامد (د.ت). *المستصفى من علم الأصول*، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
- الفراء، ابو زكريا (د.ت). *معاني القرآن*، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر.
- فضل الله، مهدي (د.ت). *مدخل الى علم المنطق*.
- المبرد، ابو العباس (د.ت). *المقتضب*، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المختار، محمد ولد اباه (2001). *تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب*، ط1، دار التقريب، بيروت.
- المخزومي، مهدي (1955). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، (أطروحة دكتوراه)، ط2، مطبعة البابي، بغداد.
- مدكور، إبراهيم (1952). *منطق أرسطو والنحو العربي*، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- معن، مشتاق عباس (1422هـ/2001م). *المعجم المفصل في فقه اللغة*، دار الكتب العلمية.
- أبو المكارم، علي (2007). *أصول التفكير النحوي*. مصر: دار غريب.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) (د.ت). *لسان العرب*، دار صادر، بيروت.
- المهيبي، عبد القادر (1973). *خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة*. حوليات الجامعة التونسية، تونس. المجلد/العدد: ع 10. ص 21.
- ابن يعيش (د.ت). *شرح المفصل*، (643هـ)، مطبعة عالم الكتب.
- اليمني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: 1250هـ) (د.ت). *فتح القدير*، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب دمشق.